منظمة العمل العربية

الندوة القومية حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة
" حق لهم وواجب على المجتمع "
القاهرة 18-2011/9/20**م**

واقع مراكز تأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة
في الدول العربية بين النظرية والتطبيق

دخيل علي الهوني

خبير تأهيل وتشغيل المعاقين بمنظمة العمل العربية
والمستشار لشؤون ذوي الإعاقة باللجنة البارألمبية الليبية

الأخــوة الأعــزاء ؛؛؛

بداية أشكر منظمة العمل العربية على مساهمتها واهتمامها المتواصل بقضية الأشخاص ذوي الإعاقة منذ نشأتها، كما نتوجه بالشكر إلى السادة المشاركين في الندوة من محاضرين ومحاورين من مختلف الإدارات والاتحادات والجمعيات على مساهمتهم في إنجاح هذه الندوة.

وأود أن أشير في هذا الجمع الكريم بأنه أسعدني حظي المهني منذ الستينات أن أعمل في مجال رعاية وتأهيل المكفوفين بصورة خاصة والمعاقين بصورة عامة .

وأسعدني حظي أكثر بإتاحة فرص عديدة لزيارة مراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى العالم وشاركت في العديد من اللقاءات والمؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالمجال .

فاتسعت خبراتي وأصبحت قريباً للعديد من المنظمات .

اكتشفت أن هذا المجال مجالاً ديناميكياً سريع التغيير فكراً وأسلوباً وفلسفةً ورعايةً وتأهيلاً .

يسعدني أن أعرض بعض المحاور ذات العلاقة بالعنوان الرئيسي بهذه الندوة وتعمدت الاختصار بطرح آرائي بأسلوب تلقائي دون تنظير في أدبيات المجال وتكرارها وهو السائد في أغلب الندوات السابقة لأن معظم الحضور من المهتمين والمتخصصين في المجال علمياً وعملياً وحوارات هذه الورقة يتعلق بتشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة وواقع مراكزهم التأهيلية واندماجهم الوظيفي في المجتمع دون تمييز والإعلام للارتقاء بالوعي المجتمعي حول الأشخاص ذوي الإعاقة .

المحور الأول : تشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة دولياً وعربياً ووطنياً

الهدف من تلك التشريعات تثبيت الحقوق والواجبات وتحديد مسؤوليات الأطراف المختلفة في توفير خدمات الرعاية والتأهيل ومستلزماتها .

وإن رعاية وتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى كونها من مسؤولية الدولة فإنها مسؤولية مجتمعية تضامنية تتضافر فيها كل الجهود الحكومية بكافة قطاعاتها إلى جانب القطاع الأهلي وللمعاق دوراً إيجابياً يلعبه لتحقيق المشاركة والتمكين والاندماج.

وسنسرد بإيجاز الاهتمام الدولي والعربي والوطني للأشخاص ذوي الإعاقة .

* مبادرة ليبيا لدى المجتمع الدولي لاعتبار عام 1981م عاماً دولياً للمعاقين تحت شعار المشاركة الكاملة والمساواة لاقى استجابة من منظمة الأمم المتحدة وتم اتخاذ قرار باعتبار عام 1981م عاماً دولياً للمعاقين وشكلت المبادرة الليبية الرائدة بتخصيص سنة دولية للمعاقين وما ترتب عليها من خطوات وإجراءات وتدابير علمية وعملية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية منعطفاً مهماً ونقطة تحول بارزة في حياة المعاقين عامة .

* برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعاقين 1983–1992م والتأكيد على حق المعاقين بالتمتع بفرص متكافئة مع الفرص المتاحة لسائر المواطنين حيث أن المعاقين يشكلون جزءاً هاماً من البناء الاجتماعي وموارده البشرية .

* ميثاق الثمانينات بشأن المعاقين 1980م .

* القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعاقين 1993م .

* الاتفاقية الدولية رقم (159) بشأن إعادة التأهيل المهني والاستخدام للمعاقين من منظمة العمل الدولية 1983م .

* اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالطفل والصادرة في نوفمبر 1989م توجد بها أحكاماً مستوحاة أساساً من الإعلان الخاص بحقوق المعاقين وتتعلق بحقوق الطفل المعاق (مادة 23) .

* اهتمام منظمة العمل العربية بموضوع تأهيل وتشغيل المعاقين بصفة مبكرة حيث وردت أحكام منذ الاتفاقية رقم (1) لسنة 1966م بشأن مستويات العمل (المادتان 15

و19) ونفس الأحكام جاءت بالاتفاقية رقم (6) لسنة 1976م بشأن مستويات العمل معدلة (المادتان : 15–19)

* لأهمية التأهيل والتشغيل اعتمد مؤتمر العمل العربي في دورته العشرين عام 1993م الاتفاقية رقم (17) الخاصة بتأهيل وتشغيل المعاقين تقوم على المبادئ المعتمدة في اتفاقية العمل الدولية رقم (159) .

* العقد العربي للمعاقين 2004–2013م لاسترشاد الدول العربية في وضع الاستراتيجيات الوطنية وهي شاملة .

* الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودخولها حيز التنفيذ اعتباراً من 2008/5/3م .

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1945م وإعلان حقوق الطفل 1959م وإعلان التقدم الاجتماعي والتنمية 1969م وإعلان حقوق الأشخاص المتخلفين عقلياً 1971م وإعلان الأمم المتحدة بشأن المعاقين 1975م .

* ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية الذي أقره مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب 1971م ومن أهدافه : تأهيل كل مواطن يعاني من عجز جسدي أو عقلي وبخاصة الأطفال والشباب كما أكدت إستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي 1979م على الاهتمام بفئات المعاقين جسدياً وعقلياً واجتماعياً بين أولويات العمل الاجتماعي وفي إستراتيجيته تطور التربية العربية التي اعتمدها وزراء التربية العرب 1976م والتي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حيث جاء تحقيقها للعناية بالمعاقين ضمن العناصر الإستراتيجية وبدائلها، إذ تؤكد العناية بالتربية الخاصة وتنظيم برامج ذات جوانب إنسانية وتربوية ومضامين اجتماعية وتنموية لهم وإرساء التربية على أسس ثابتة .

هــذا بالإضافة إلى العديد من القرارات والتوصيات من قبل الوكالات المتخصصة من بينها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها .

وفي الوطن العربي انطلاقاً من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف الذي ينص على العلم والعمل والإنتاج والتكافل والعدالة الاجتماعية .

نجــد ذلك في مختلف المجالات وبمختلف فئات المجتمع وشرائحه وفق أسس من العدالة الاجتماعية وإتاحة فرص المشاركة والحياة للمعاقين فمنحتهم الفرص المتكافئة مع الآخرين في التعليم والتأهيل وإعادة التأهيل والاندماج في المجتمع بما يحقق مشاركة إيجابية فاعلة وبما يتوافق مع قدرات وإمكانياتهم المتاحة .

وصـولا إلى إحداث مشاركة تحقق أهداف تنموية شاملة .

وتأسيسـا على ذلك صدرت التشريعات وتوالت القرارات .

وخـلال هذه المسيرة الطويلة وإلى يومنا هذا تكونت العديد من اللجان التي تولت دراسة وضع المعاقين وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات الوطنية والإقليمية التي تعالج قضية التأهيل وإعادة التأهيل والمساواة وحقوق المعاقين وأهمية المشاركة الكاملة ودمج المعاقين في المجتمع ومن خلالها صدرت العديد من التوصيات والمقترحات التي من المفترض أن تساهم في إنارة الطريق أمام وضع سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج للتنفيذ على أرض الواقع وبالرغم من كل هذه الجهود التنظيمية العالية إلا أن التطبيق لا يواكب ولا يرقى إلى هذا المستوى من التنظير.

ونحـن والسعادة تغمر قلوبنا بهذه الانجازات والاهتمام الكبير بالمشكلة في إطارها النظري لن ننسى الحاجة إلى وقفة لتقويم القوانين الخاصة والعامة التي تعتني بالمعاقين في الدول العربية ليس على أساس النصوص وحسب، بل أيضاً على أساس التكامل الإداري ويمكن أن تتبناها هيئة استشارية مختصة محايدة .

وأعتقد أن السؤال الذي يدور الآن بين الأخوة الحضور وينتظرون مني الإجابة ، ما يمكن اقتراحه من حلول لحماية وتعزيز حقوق المعاقين وكرامتهم ؟

إن الإجابة على هذا السؤال بين يدي الأخوة المسؤولين بالأجهزة التنفيذية والمنظمات ذات العلاقة **بالدرجة الأول** .

ثم بالدرجة الثانية تنتظر مبادرة أصحاب القضية أنفسهم من الأشخاص ذوي الإعاقة .

وذلك بأخذهم بزمام المبادرة والمطالبة بحقوقهم .

لأن المشرع ضمن لهم حقوقهم فقد أصدر من التشريعات ما يكفي لتمكينهم من نيل حقوقهم فهل يا ترى فعل الأشخاص ذوي الإعاقة ذلك ؟

لاشك أن الإجابة عند ذوي الإعاقة أنفسهم .

لذلــك ؛؛؛ أترك لكم ولهم مهمة التعليق .

المحور الثاني : واقع مراكز تأهيل المعاقين في الدول العربية

إن غالبية مراكز تأهيل المعاقين في الدول العربية تأكد أن البرامج تحتاج إلى مزيد من التطوير وتغيير مسارها حتى تتلائم والواقع المعاشي وتتوافق واحتياجات سوق العمل مرحلياً.

لكي يتمكن المعاقون من الحصول على فرصة عمل وليتحقق لهم الاندماج الوظيفي في مجتمعهم ومن خلال رصد النظام التقليدي لتلك المراكز والجمعيات نورد السلبيات التالية:

1- قلة عدد المستفيدين من المراكز والجمعيات نسبة إلى عدد المعاقين المستهدفين بالرعاية والتأهيل .

2- تتركز معظم المراكز والجمعيات في المدن الكبيرة فيما يحرم منها الأعداد الكبيرة من المعاقين القاطنين في المدن الصغيرة والقرى .

3- الكلفة العالية لهذه الخدمات والتي تتطلب أبنية خاصة وأجهزة ومعدات وكوادر متخصصة ومتفرغة .

4- تزيد هذه المراكز والجمعيات من عزلة المعاق عن المجتمع فواقع التأهيل في هذا النطاق التقليدي ليتعلم في مدارس خاصة معزولة بدلاً من المدارس العادية ويتدرب البالغ منهم أيضاً مع أقرانه المعاقين مما يزيد من صعوبة تكيفه للعمل في سوق العمل .

وقد أشارت العديد من الدراسات في الدول المتقدمة إلى أن هذه الخدمات بأسلوبها السائد الآن قد عززت من عزلة المعاقين عن مجتمعهم .

5- عدم مساهمة المجتمع المحلي بكل قطاعاته ومنظماته بسبب الاعتماد على تلك المراكز والجمعيات .

6- قلة عدد المستهدفين للرعاية والتأهيل لتلك المراكز والجمعيات بالنسبة لطاقاتها الاستيعابية بسبب بعدها عن سكن المعاقين وصعوبة توفير وسائل النقل لهم .

7- إن المهن التي يتدرب عليها المعاقون أغلبها مهن تقليدية لا يتمشى واحتياجات سوق العمل المتجددة وما يحدث من تطور .

8- عدم توفر برامج التقويم المهني للمعاقين لتقدير قدرات المعاق ومهاراته البدنية والعقلية وسلوك شخصيته لمحاولة تحديد إمكانيات عمله في الحاضر والمستقبل .

9- عدم الاسترشاد والاستفادة من المبادئ الأساسية للتأهيل المهني للمعاقين الصادرة عن مكتب العمل اليدوي والخاصة بتشغيل المعاقين واستخدامهم وكذلك ما نصت عليه الاتفاقية الدولية رقم (159) لسنة 1983م بشأن إعادة التأهيل المهني للمعاقين وكذلك الاتفاقية العربية رقم (17) لسنة 1993م بشأن تأهيل وتشغيل المعاقين .

وأشير في هذه الورقة أن مفهوم التأهيل المهني للمعاقين له هدف يختلف عن مفهوم العمل الاجتماعي فهدف التأهيل المهني تقديم الخدمات من أجل بلوغ درجة الاستقلال والاعتماد على الذات .

أما هدف العمل الاجتماعي فهو تقديم المساعدة إلى شخص يعتمد على غيره .

فكثيراً ما نرى معاملة المعاقين قياساً بمعاملة المسنين والمرضى والعاجزين باعتبارهم أفراداً لهم مشاكل تتطلب مساعدة الأخصائي الاجتماعي .

فقد يقوم الأخصائي الاجتماعي بدور هام في مرحلة معينة من عملية التأهيل .

ولكن المعاق الذي يكافح من أجل الاعتماد على ذاته يحتاج لأنواع أخرى من المساعدة تتمثل في الاستفادة من القدرات المتاحة لديه والتي يتم توجيهها وتنميتها من خلال برامج تأهيلية شاملة تكفل تحقيق أعلى مستوى لقدراته بما يساعده على الاندماج الوظيفي ببيئته .

وبالتالي يتضح لنا أن الهدف النهائي للتأهيل هو تمكين المعاق من الحصول على العمل المناسب والاحتفاظ به والرقي والتقدم به على قدم المساواة مع غيره .

وينبغي أن يقاس خدمات التأهيل بمدى كفاءتها في المساهمة في تحقيق الهدف وإعداد المعاق بصورة ملائمة للحياة المهنية .

ولا يمكن أن يكون الهدف تعيين المعاق في وظيفة أو مهنة يكون الإعداد سيئاً لها، في الحقيقة لم نجد في غالبية مراكز وجمعيات المعاقين ما يؤكد تطبيق هذه المفاهيم في برامج تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين في الدول العربية باستثناء قلة من الدول التي واكبت التغيير والتطوير .

ولعل من الضروري أن نغير مسارنا وخططنا في التأهيل وإعادة التأهيل مواكبة لما يحدث من تطور لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة وظيفياً .

والعالم المتقدم اتجه إلى تأهيلهم من خلال مراكز التأهيل العامة المتواجدة داخل المجتمع ورعايتهم وتقديم الخدمات إلى أكبر عدد منهم وتفعيل قدراتهم في بيئتهم الطبيعية المحلية استثماراً كاملاً للموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع المحلي الحكومية منها والأهلية وتنشيط دور العمل التطوعي ومشاركة الفرد المستهدف وأسرته والمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية .

ويمثل التأهيل المجتمعي أسلوباً متطوراً لتقديم الخدمات للمعاقين يعتمد مبادئ وأساليب مبسطة وإدارة لا مركزية إنه يعتمد على مشاركة المجتمع بأكمله وقد طبق في بعض بلداننا العربية نذكر منها دولة الإمارات والعراق والأردن وثبت فاعليته وكفاءته .

إن شيوع التأهيل المجتمعي يتطلب من العاملين في المراكز والجمعيات الإلمام بتفاصيل دقيقة عنه ليواكبوا الأساليب والاتجاهات الحديثة في دول العالم المختلفة لكي يتمكنوا من مقارنة الأساليب المطبقة حالياً في مراكزنا وجمعياتنا لكي نتجه للأسلوب الحديث من حيث الشمولية والفعالية والكفاءة .

وفي ضوء ما تقدم نهجت دولاً عديدة بإعادة النظر في الأسلوب التقليدي للتأهيل داخل المراكز والجمعيات .

ففي السويد مثلاً كان عدد الأطفال المعاقين في المعاهد الخاصة بحدود (2500) في عام 1970م دون عمر السابعة، وفي عام 1990م لم يبقى إلا (22) طفل فقط في هذه المعاهد من شديدي الإعاقة فقط .

وفـي ولاية مشيغان في الولايات المتحدة الأمريكية انخفض عدد المعاقين في المعاهد من (12.000) اثنا عشر ألف إلى (700) سبعمائة فقط .

أمـا ولاية هامشاير فقد أعلنت قفل آخر معهد خاص عام 1991م .

منذ ذلك الوقت بدأ الاتجاه نحو نظام أكثر مرونة يحقق المساواة والفرص المتكافئة للمعاقين.

وظهر شعار التأهيل للجميع وتحقيق الاندماج الكامل للمعاقين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه ولا يمكن انجاز هذا الهدف إذا لم تشارك المجتمعات وتتحمل مسؤولياتها تجاه المعاقين لتفتح أبواب المجتمع لهم وإعادة حقوقهم التي حرموا منها ومن خلال المركز الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية بتورينو بإيطاليا يعد دورات تدريبية مصممة للمخططين والمدربين المسؤولين عن تصميم وتنفيذ برامج التدريب المبنية على المجتمعات المحلية .

ومن أجل رفع مستوى القدرات البشرية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز على استخدام تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسب الآلي لذوي الإعاقة البصرية لتأمين فرص اندماجهم في المجتمع عن طريق التعليم والتدريب والالتحاق بالعمل الذي يتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم للوصول إلى أعلى قدر ممكن من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والاعتماد على النفس في الحياة الاجتماعية وقد أمكن تطوير التقنيات الحديثة لخدمة ذوي الإعاقة البصرية مما أحدث ثورة في مجال تأهيلهم وفتح آفاق العمل أمامهم وتثقيفهم والتطلع لحياة أفضل واكتسابهم الثقة بأنفسهم والمشاركة في الحياة الاجتماعية وفي هذا المجال قامت العديد من الشركات لبرامج الحاسب بنقل التكنولوجيا الحديثة وتطويرها للغة العربية بإعداد برامج تمكن ذوي الإعاقة البصرية من استخدام الحاسوب .

وقد اتخذت تلك الشركات بعين الاعتبار كل احتياجات المستخدم من ذوي الإعاقة البصرية من أجل دخول عالم المعلومات من خلال نظام الآلة القارئة يستطيع المستخدم قراءة الويب باللغة العربية والانجليزية واستقبال وإرسال الرسائل الإلكترونية واستخدام الحاسب

الشخصي ومسح الأوراق وتمييزها وقراءتها وتوفر تلك النظم إمكانية التعامل مع كافة البيانات المتاحة (للمبصرين) .

هذه بعض الأفكار والبرامج من خلال واقع مراكز تأهيل المعاقين في الدول العربية لنحقق الدمج الوظيفي في المجتمع تشريعاً وتأهيلاً وتطويراً .

والله الموفق لما فيه خير وطننا العربي الغالي .

المحور الثالث : واقع الإعلام تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة

من أجل أنبل الغايات، من أجل خير البشرية جمعاء يكون لقاء اليوم لأهميته في خلق وعي عام ومعرفة عميقة لقضية الإعاقة حتى يتمكن الإعلاميون من خلال أجهزة الإعلام المختلفة طرح قضاياهم بشكل أكثر معرفة وعمقاً لتأدية دورهم ورسالتهم بشكل أفضل لدى أوسع القطاعات من الجماهير في المنطقة العربية .

وانطلاقاً من واقع المعاق في وسائل الإعلام المختلفة عبر تاريخها الطويل تعطي لنا صور غير حقيقية ونمطية مبالغ فيها لم تراعى فيها الدقة في نشر المعلومات واستخدام الألفاظ والمصطلحات المناسبة للوصول للأهداف المنشودة وغالباً ما يعود المردود بالسلبية بإعطاء أفكار خاطئة عن المعاق .

نريد من الإعلام تعاملاً موضوعياً وحيادياً مع قضايا ذوي الإعاقة تماماً كما نتعامل مع قضايا الناس الآخرين .

فليس من الضرورة أن نزيف الحقيقة سلباً أو إيجاباً حينما يتعلق الأمر بالأشخاص ذوي الإعاقة والعادل أن نرى الواقع بعيون مفتوحة وأفضل سبيل لتحقيق هذا الهدف هو تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في إتاحة الفرصة أمامهم في مجال الإعلام لتنمية معارفهم وإغناء تجاربهم وزيادة احتكاكهم بالعاملين في الوسط الإعلامي .

ذلك أن أصحاب قضايا الإعاقة هم أكثر قدرة على التعبير عن قضاياهم ورسم الصورة التي ينبغي عليهم أن يظهروا بها لا تلك التي نراهم بها من بعض وسائل الإعلام فوسائل الإعلام ملك للجميع وللمعاق الحق في تقديم برامج خاصة .

والإعلام اليوم إعلام مناسبات متقطعة وقصيرة وذلك لأن حملة المواجهة يجب أن تكون طويلة الأمد .

فبالنسبة لأسرة المعاق والمرتبطين به اجتماعياً يستوجب الأمر توجيههم إلى الأسلوب الأمثل للعلاقة المتبادلة بين المعاق وبينهم التي يجب أن تسود الأسرة وتجمعهم حتى لا يشعر المعاق أنه عالة أو كماً إضافياً يفقد الرغبة في الاستمرار أو الأمل في الاندماج في الحياة العامة .

وبالنسبة للمجتمع الكبير أن يتعرف على حجم مشكلة الإعاقة وعلى آثارها وعلى أن كل إنسان معرض في أية لحظة من عمره بأن يصاب بما يجعله معاقاً .

فلا ينبغي أبداً عن اقتناع كامل أن تكون الإعاقة مدعاة للفكاهة أو السخرية والعطف المبالغ فيه حتى لا يكون له رد فعل مضاعف على نفسية المعاق .

وللإعلام بالغ الأهمية في اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفقاً لأسلوب تخطيطي علمي يحقق ما نبتغيه من تنمية الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات حتى يندمج وظيفياً في المجتمع ويصبح قوة إيجابية منتجة ونخلق رأياً عاماً تحتل فيه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مساحة عادلة في خارطة الإعلام داخل المجتمع وأن نزيل كل الأفكار القديمة والعادات البالية فقد آن الأوان أن يتعرف المجتمع أن من بين أبنائه 10% من ذوي الإعاقة .

وأن يصحح كل المفاهيم الخاطئة وأن يتعامل معهم باعتبارهم مواطنين عاديين يواجهون صعوبات خاصة في الحصول على احتياجاتهم الإنسانية العادية المكفولة لجميع أفراد المجتمع .

وواجب المجتمع أن يزيل من أمامه كل العقبات وبذلك تتكامل صورة العائلة التي تشكل المجتمع المتكامل المنتج مجتمع العدل والمساواة مجتمع الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وأن نعمل على زيادة فهم المجتمع لحقوق المعاق والمعاقون وهم مجموعات غير متماثلة لهم حق في الإعلام وبالأسلوب واللغة والطريقة التي تتناسب مع كل فئة .

واسمحوا لي أن أقول حقيقة إذا استمرت وسائل الإعلام بتقديم خدماتها إلا للذين يتمتعون تماماً بجميع قدراتهم الجسمية والعقلية لا نحقق النتائج المطلوبة للأشخاص ذوي الإعاقة .

واليوم وبمناسبة انعقاد هذه الندوة يمكنني أن نقف وقفة تأمل لمسيرة الإعلام تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وأن نتدارس ونتحاور ونخطط لكي تكون مسيرة الإعلام وخط الشباب المعاق في وسائل الإعلام بداية علمية سليمة تحدد الأهداف وتخطط البرامج حتى تأتي الرسالة الإعلامية واضحة المضمون معبرة بكل أشكال التعبير والتي تتفق مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومعاناتهم المتعددة .

فلترفع وسائل الإعلام المختلفة (شعار المجتمع الواحد يشارك فيه المعاق وغير المعاق ... فكلنا معاقون ولتركز وتخاطب أجهزة الإعلام الآباء والأمهات ممن لديهم حالة إعاقة بتحميلهم أمانة الرعاية وليسقطوا عقدة التستر والخوف المبكر وإعطائهم الحقائق الصحيحة للإعاقة (فتعالوا) لنفكر معاً في الدور المنشود لوسائل الإعلام تجاه الإعاقة لتحقيق فرص المشاركة في الحياة الاجتماعية ومعاً على الطريق .